طالب الحكومة بمساندة جهود وزير التعليم العالي في قضية الشهادات المزورة

الشطي : إصلاح خلل مؤسساتنا التعليمية لن يتحقق من دون رقابة شعبية

■ أزمة التعليم بالكويت عميقة وحقيقية وتمتد لشهادات الماجستير والبكالوريوس

خالد الشطي

■ الموقع الإلكتروني في كلية الهندسة يضم أشخاصاً لديهم شهادات معتمدة من جامعات غير معروفة

■ قد لا يتم الاعتراف بكلية الطب خارجياً مستقبلاً إذا لم تكن هناك قواعد جديدة تصلح الأوضاع بها

■ هناك مؤسسات تعليمية فيها غسيل أموال والحكومات المتعاقبة لم تتوخ الحذر تجاه هذا الانحدار

■ جامعة الكويت كانت في يوم من الأيام صرح أكاديمي شامخ ولكن اليوم كثر فيها الفساد

أكد النائب خالد الشطي أن إصلاح الخلل في المؤسسات التعليمية لن يتحقق إلا بالرقابة الشعبية مطالبا رئيس مجلس الوزراء بمساندة جهود وزير التربية ووزير التعليم العالي في مواجهة قضية الشهادات المزورة.

وقال الشطي في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن «محاربة المتورطين في قضية الشهادات المزورة وانتشال العملية التعليمية من براثن الفساد لاسيما شبهات عمليات غسيل الأموال في المؤسسات التعليمية تحتاج إلى تعاضد الجهود الرسمية والمساندة الشعبية لمواجهتها».

وأضاف «هناك أزمة في التعليم بالكويت وهي أزمة عميقة وحقيقية ولا تقتصر على شهادات الدكتوراة المزورة بل تمتد لشهادت الماجستر والبكالوريوس وأيضا الثانوية العامة ووزارة التربية تعلم بهذه الحقيقة».

وأشار إلى انه عندما أصدرت وزارة التربية لائحة الغش ثارت ثائرت البعض وكان الغش هو الأصل والالتزام باللوائح هو الاستثناء وايضا عندما تم تطبيق نظام الأيلتس والسؤال الطالب اذا كان حاصل على الامتياز لماذا يسقط في اختبارات الانجليزي؟،معتبرا ان هناك خلل وازمة في كنترول الثانوية العامة وايضا في كليات الجامعة.

وزاد الشطي «هناك أزمة تربوية كبيرة يتخر الفساد فيها، ففي عام ٢٠١٤ وافد سوري يقبل بمعدل ٦٤ % ، بينما طلاب كويتيين نسبتهم أكثر من ٨٠ % لم يقبلوا ، وفي ٢٠١٨ طالب مصري قبل في الجامعة ومعدله اقل من معدلات الطلبة الكويتيين والكويتيات.

وأكد أن «هناك فساد في جامعة الكويت التي كانت في يوم من الايام صرح اكاديمي شامخ ولكن اليوم كثر فيها الفساد والمفسدين»

واضاف الشطي «الموقع الالكتروني في كلية الهندسة يضم أشخاص لديهم شهادات معتمدة من جامعات غير معروفة ولكن الآن تم اغلاق الموقع حتى لا يدخله أحد لافتا إلى أن هناك مؤسسات تعليمية فيها غسيل أموال وهذا الموضوع سوف اتحدث فيه لاحقا بإسهاب».

وقال إنه «في كل الدول الحضارية والمتقدمة هناك اهتمام بارز بجهاز الاعتماد الاكاديمي ولكن الوضع لدينا مختلف وايضا هناك فشل ذريع بسبب المناهج الدراسية».

وأضاف ان «أعظم كلية لدينا في الكويت وهي كلية الطب خلال الفترة المقبلة اذا لم تكن هناك قواعد جديدة تصلح الاوضاع فيها فان هذه الكلية قد لا يتم الاعتراف فيها على مستوى الدول الخارجية مثل امريكا وفرنسا وغيرها».

وزاد الشطي أن «هذا الوضع بالنسبة لكلية الطب فما بالك بالنسبة للكليات الأخرى وكل هذا حصل في السنوات العشرين أو الثلاثين الأخيرة بسبب السبات العميق للحكومات التي مرت علينا».

وبين أن تلك الحكومات المتعاقبة لم تتوخى الحذر تجاه هذا الانحدار في المستوى التعليمي وكانت ترضخ للابتزاز باعتماد شهادات مزورة».

وطالب الشطي وزير التربية التمسك بمواجهة (التمور والذباب) من كبار المسؤولين وصغار الموظفين أما ان يتم حل الموضوع فقط على ٤٠ أو ٥٠ شهادة فهذا مسلك غير صحيح.

وأكد ضرورة ان يكون هناك نظام جديد من خلال حبس السلطة في قفص النظام ولا تكون هناك مزاجية للمسؤولين والموظفين ،مخاطبا وزير التربية بقوله «ان الدواء المر هو الذي يشفي المريض».

وأثنى على اجراءات الوزير في تلك القضية مطالبا بمزيد من الإجراءات الأخرى التي يجب اتخاذها ، معتبرا ان ما تم حتى الان ما هي الا فزاعة لفترة معينة بعدها سيعود الفساد الاكاديمي مرة أخرى.

واعتبر الشطي ان «تزوير الشهادات في الكويت امر طبيعي اذا كان هناك طمع وجشع وحب الذات وايضا غياب تطبيق القوانين» مؤكدا ان على رئيس الوزراء ان يدفع وزير التربية باتجاه اصلاح التعليم ، وان واجب مجلس الامة مراقبة اداء الوزير حتى يتم تنظيف ملف التعليم.

واكد الشطي على أن «هناك ازمة اخلاقية هي التي تسببت في مسألة هذا الفساد المستشري بالبلد وليس نقص في الدين ومن لديه السلطة المطلقة دون مراقبة يفسد لأن النفس فيها طمع وجشع».

برئاسة وزير ويضم في عضويته ممثلين ذوي صلاحيات من الوزارات والجهات المعنية

الدلال : فريق عمل لمعالجة ما تخلفه موجات الغبار على الطرق

■ تقديم تقرير كل ثلاثة أشهر عن إنجاز أجهزة الدولة للجنة المختصة في مجلس الوزراء

محمد الدلال

أعلن النائب محمد الدلال انه تقدم باقتراح برغبة بتشكيل فريق عمل برئاسة احد الوزراء يضم في عضويته ممثلين ذوي صلاحيات من الوزارات والجهات المعنية لتنفيذ خطة عمل سريعة لصيانة الطرق العامة والطرق داخل المناطق السكنية ومعالجة ما تخلفه موجات الغبار.

ونص الاقتراح على ما يلي:

تزايدت مؤخرًا شكاوى المواطنين والمقيمين في شتي مناطق الكويت لاعتبارات تتعلق بعدم قيام وزارات واجهزة الدولة بمهامها في اعمال صيانة الطرق وإزالة العوائق والعقبات في الاحياء السكنية والمناطق وبالاخص الشوارع في القطع السكنية وقد نمت حالة الاستياء عند المواطنين بسبب موجات الغبار التي اثرت سلبًا على المناطق السكنية الجديدة في الكويت مثل (مدينة صباح الاحمد ومنطقة جابر الاحمد ومنطقة الخيران السكنية ..إلخ)

وأدى ذلك إلى ازدياد حالات الحوادث المرورية وتراكم الاتربة امام منازل وسكن المواطنين، ومن جانب آخر ادى اهمال وعدم قيام بعض الأجهزة بادوارها كتوسعة الرقعة الزراعية والمساحة الخضراء وإقامه الحدائق العامة وهي إحدى مسؤوليات الهيئة العامة للزراعة إلى زيادة حالة الغبار وتراكم الأتربة، كما لوحظ تراجع دور الأجهزة الحكومية المختصة وبالاخص وزارة الأشغال في صيانة الطرق والمطبات القائمة في الطرق وازدياد حالات شكاوى المواطنين من تلف الطرق دون أن يكون هناك علاج وتصدّ ومتابعة من الأجهزة المختصّة بالدولة .لذا فانني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

1 – قيام مجلس الوزراء بتشكيل فريق برئاسة أحد الوزراء يضم في عضويته ممثلين ذوي صلاحيات من وزارة الأشغال ومن بلدية الكويت والهيئة العامة للطرق والهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية يوكل إليهم مهمة تنفيذ خطة عمل سريعة لصيانة الطرق العامة والطرق داخل المناطق السكنية ومعالجة ما تخلفه موجات الغبار وبالاخص في بالمناطق الجديدة إضافة إلى صيانة وإعداد المطبات في الطرق وفق معايير الدولية، على أن تكون خطة العمل محددًا فيها ادوار كل وزارة أو جهاز (وزارة الأشغال والهيئة العامة للزراعة والهيئة العامة للطرق وبلدية الكويت) وتتم أعمال الصيانة وفق للمعايير الدولية، كما يتم إعلام الجمهور بتحركات فريق العمل

2 – قيام فريق العمل بتقديم تقرير كل ثلاثة اشهر عن إنجاز أجهزة الدولة في هذا الخصوص للجنة المختصة في مجلس الوزراء ويعرض على مجلس الوزراء حتى يتسنى دعم مجلس الوزراء لإعداد الفريق ومعالجة القصور القائم.)

■ موجات الغبار أثرت سلباً على المناطق السكنية الجديدة وأدت إلى ازدياد حالات الحوادث

بسبب الإرهاق الشديد في هذا اليوم مما يؤدي إلى الخطأ

البابطين: تعيين قاضيين للاقتراع والفرز في الانتخابات النيابية

عبد الوهاب البابطين

أعلن النائب عبد الوهاب البابطين انه تقدم باقتراح بقانون بتعديل المادة (27) من القانون رقم (35) لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة، لتعيين قاضيين أحدهما يشرف على عملية الاقتراع والآخر يشرف على عملية الفرز.

ونص الاقتراح على ما يلي:

المادة الأولى: يستبدل بنص الفقرة الثانية من المادة(27) من القانون رقم (35) لسنة 1962 المشار إليه النص الآتي:

الفقرة الثانية من المادة (29):

"وتشكل كل لجنة من أحد رجال القضاء أو النيابة العامة يعينه وزير العدل وتكون له الرئاسة ومن عضو يعينه وزير الداخلية من الرجال او النساء بسبب الأحوال ومندوب عن كل مرشح ويتعين على رئيس اللجنة التحقق من شخصية الناخب قبل أن يبدي رأيه من واقع شهادة الجنسية الخاصة به، ولرئيس اللجنة أن يعهد بذلك للناخبات إلى إحدى أعضاء اللجنة من النساء.

وعند انتهاء عملية الاقتراع يتولى رئاسة اللجنة أحد رجال القضاء أو النيابة العامة غير من اشترك في عملية الاقتراع يعينه وزير العدل".

المادة الثانية:على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون.

ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون على ما يلي:

بسبب الإرهاق الشديد الذي يعاني منه القاضي في يوم الانتخابات وذلك بحضوره إلى المقر الانتخابي الساعة السابعة صباحا وإشرافه على العملية الانتخابية وعملية الفرز إلى ساعة متأخرة من الليل مما يسبب له الإرهاق والتعب وقد يؤدي إلى الخطا غير المقصود في عملية الفرز.

لذا يجب تعيين قاضيين احدهما يشرف على عملية الاقتراع والآخر يشرف على عملية الفرز بحيث يبدأ قاضي الانتخاب عمله من بداية العملية الانتخابية حتى إغلاق صناديق الاقتراع، ويبدأ عمل قاضي الفرز من انتهاء عملية التصويت حتى انتهاء عملية الفرز

طالب رئيس الوزراء بمحاسبة المقصرين

عمر الطبطبائي : القطاع النفطي يعاني فساداً إدارياً

■ تقدمت بأسئلة برلمانية للقطاع النفطي وللأسف كانت إجاباتهم كلها عبارة عن «لف ودوران»

عمر الطبطبائي

طالب النائب عمر الطبطبائي سمو رئيس مجلس الوزراء بمحاسبة المقصرين في القطاع النفطي مؤكدا أن «القطاع بحاجة إلى الانتشال من الفساد الإداري الذي يعاني منه».

وقال الطبطبائي في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة «تقدم بأسئلة برلمانية للقطاع النفطي وللأسف كانت إجاباتهم كلها (لف ودوران)» موضحا أن من أمثلة ذلك «الإجابة على إحدى الأسئلة بشأن موظفة أتت (بالبراشوت) كمحامية دون إجراء أي اختبار لها، بادعائهم أنها أتت بنظام الإعادة وليس التعيين بموجب عقد».

وبين الطبطبائي أن الجهة المعنية لم تلتزم بشروط التوظيف سواء بعقد أو الإعارة والتي يفترض أن تكون وفق الخبرة وبعد انتهاء إعارته يعود لمكانه السابق ولا يتم تثبيته.

وقال «للأسف هناك من يدير المؤسسة وكأنها ملك خاص لهم وهذا نموذج بسيط لما يحصل في الإدارة التي تدير أهم قطاع بالكويت».

وأضاف الطبطبائي» قدمت أسئلة جديدة للقطاع النفطي تختص بمنصب نائب الرئيس التنفيذي في شركة البترول العالمية لعمليات أوروبا ومن ترشح لهذا المنصب».

وتساءل «هل كانت هناك مفاضلة بناء على السير الذاتية والكفاءة أم تم تفصيل المنصب له لأن زوجته من الدولة الأوروبية التي عين فيها ولأنه (صاحبهم)؟».

وأشار الطبطبائي إلى أن بعض قيادي القطاع النفطي اتهموا أعضاء لجنة التحقيق في استجوابي رئيس الوزراء وقالوا «هذه اللجنة صورية» معربا عن رفضه لهذا الاتهام ومؤكدا أن أعضاء اللجنة يسعون لمصلحة الكويت.

■ موظفة أتت «بالبراشوت» كمحامية دون إجراء أي اختبار وهناك من يدير المؤسسة وكأنها ملك خاص

وفي جانب آخر تمنى الطبطبائي أن تكون زيارة وفد القطاع النفطي إلى فيتنام أتت ثمارها وتم حل مشكلة المصفاة، لأنه على ما يبدو أن الشريك الفيتنامي يريد الاستحواذ على المصفاة وإخراج الكويت منها.